IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الأكاديمية العلمية
مجلة جامعة الكوت
ISSN (E): 2616 - 7808 II ISSN (P): 2414 - 7419
js.uokut.edu.iq
k.u.c.j.sci@alkutcollege.edu.iq
عدد خاص - المؤتمر العلمي التاسع للعلوم الإدارية والاقتصادية - 2-3 مايو/ ايار 2026

التحول الرقمي والاستدامة المالية : فرص وتحديات

أ. م. د. رؤى نصير كاظم الوائلي [1] ، م. د. سارة عبد الرزاق [2] ، د. حيدر ربح نجم [3]

انتساب الباحثين
[1، 2] كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، واسط، الكوت، 52001

[3] مديرية استخبارات واسط، وزارة الداخلية، العراق، واسط، الكوت، 52001

[1] rkadm@uowasit.edu.iq
[2] salhirqany@uowasit.edu.iq
[3] Hayderrabh1973@gmail.com

[1] **المؤلف المراسل**

معلومات البحث
تاريخ النشر: آب 2026

المستخلص
يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين التحول الرقمي والاستدامة المالية، مع التركيز على أبرز الفرص والتحديات التي يفرضها تطبيق التقنيات الرقمية الحديثة في المؤسسات والاقتصادات الوطنية. ويسلط البحث الضوء على دور التحول الرقمي في تحسين كفاءة استخدام الموارد المالية، وخفض التكاليف التشغيلية، وتعزيز الشفافية والحوكمة المالية، بما يدعم الاستدامة المالية على المدى الطويل. كما يناقش البحث التحديات المرتبطة بارتفاع تكاليف التحول الرقمي، والمخاطر السيبرانية، وضعف البنية التحتية الرقمية، ونقص الكفاءات البشرية المتخصصة. ويخلص البحث إلى أن تعظيم أثر التحول الرقمي في تحقيق الاستدامة المالية يتطلب تبني استراتيجيات رقمية متكاملة، وأطرًا تنظيمية داعمة، والاستثمار في رأس المال البشري، بما يعزز القدرة على مواجهة التحديات وتحقيق نمو مالي مستدام.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، الاستدامة المالية، الحوكمة المالية، التقنيات الرقمية، المخاطر السيبرانية

Digital Transformation and Financial Sustainability: Opportunities and Challenges

Dr. Roaa Nasser Kazem Al-Waeli [1] , Dr. Sarah Abdul Razzaq [2] , Dr. Haider Rabh Najm [3]

Affiliation of Authors
[1, 2] College of Administration and Economics, Wasit University, Iraq, Wasit, Al-Kut, 52001

[3] Wasit Intelligence Directorate, Ministry of Interior, Iraq, Wasit, Al-Kut, 52001

[1] rkadm@uowasit.edu.iq
[2] salhirqany@uowasit.edu.iq
[3] Hayderrabh1973@gmail.com

[1] **Corresponding Author**

Paper Info.
Published: Aug. 2026

Abstract
This study examines the relationship between digital transformation and financial sustainability, with a focus on the key opportunities and challenges associated with the adoption of modern digital technologies within institutions and national economies. The study highlights the role of digital transformation in improving the efficiency of financial resource utilization, reducing operational costs, and enhancing financial transparency and governance, thereby supporting long-term financial sustainability. It also discusses major challenges, including the high costs of digital transformation, cybersecurity risks, inadequate digital infrastructure, and the shortage of skilled human capital. The study concludes that maximizing the positive impact of digital transformation on financial sustainability requires the adoption of integrated digital strategies, supportive regulatory frameworks, and sustained investment in human capital to ensure sustainable financial growth.

Keywords: Digital Transformation, Financial Sustainability, Financial Governance, Digital Technologies, Cybersecurity Risks.

أولاً: المقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولاً هيكلياً عميقاً بفعل الثورة الرقمية المتسارعة، التي لم تعد تُمثل مجرد تطور تقني محدود، بل أصبحت إطاراً تحويلياً شاملاً يعيد تشكيل البنى الاقتصادية والمالية والمؤسسية. فقد أسهم الانتشار الواسع لتقنيات المعلومات والاتصالات، والذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، والحوسبة السحابية، وتقنيات البلوك تشين، في إعادة صياغة أنماط الإنتاج والاستهلاك، وتغيير طبيعة الخدمات المالية، وتطوير أدوات الإدارة العامة والخاصة. ونتيجة لذلك، برز مفهوم التحول الرقمي بوصفه خياراً استراتيجياً تتبناه الدول والمؤسسات لتعزيز الكفاءة، وتحقيق ميزة تنافسية مستدامة في بيئة اقتصادية تتسم بالتقلب وعدم اليقين.

في المقابل، أصبحت الاستدامة المالية إحدى القضايا المحورية في الفكر الاقتصادي المعاصر، لا سيما في ظل تصاعد مستويات العجز المالي، وتنامي أعباء الدين العام، وتقلبات الأسواق العالمية،

وتكرار الأزمات الاقتصادية التي كشفت هشاشة العديد من النظم المالية. ولم تعد الاستدامة المالية تقتصر على تحقيق التوازن قصير الأجل بين الإيرادات والنفقات، بل باتت ترتبط بقدرة النظام المالي على الوفاء بالتزاماته المستقبلية دون الإخلال بالاستقرار الاقتصادي أو تحميل الأجيال القادمة أعباءً مفرطة.

وفي هذا الإطار، يبرز تساؤل جوهري حول طبيعة العلاقة بين التحول الرقمي والاستدامة المالية: هل يشكل التحول الرقمي أداة فاعلة لتعزيز الاستدامة المالية من خلال رفع الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الشفافية، وتحسين تعبئة الموارد، وترشيد الإنفاق العام؟ أم أنه يفرض تحديات جديدة قد تؤثر في الاستقرار المالي نتيجة ارتفاع تكاليف الاستثمار الرقمي، ومخاطر الأمن السيبراني، والتقلبات المرتبطة بالابتكار المالي؟

لقد أسهمت الرقمنة في إعادة هيكلة القطاع المالي عبر تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، والخدمات المصرفية الرقمية، ومنصات التمويل الإلكتروني، مما ساهم في توسيع قاعدة الشمول المالي وتعزيز القدرة على تعبئة الموارد. كما مكّنت الحكومات من تطوير نظم الجباية الضريبية، وتحسين إدارة النفقات العامة، وتعزيز الشفافية والمساءلة من خلال تطبيق أنظمة الإدارة المالية الإلكترونية. ومع ذلك، فإن هذه التحولات تتطلب بنية تحتية تقنية متقدمة، وأطر تشريعية وتنظيمية مرنة، وقدرات بشرية مؤهلة، لضمان تحقيق المنافع المرجوة دون تعريض النظام المالي لمخاطر تقنية أو تشغيلية.

وتزداد أهمية هذا الموضوع في الاقتصادات النامية التي تسعى إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام في ظل محدودية الموارد وارتفاع الضغوط المالية، إذ يمكن للتحول الرقمي أن يشكل فرصة استراتيجية لتعزيز الكفاءة المالية وتقليص الفجوة التنموية. غير أن ضعف البنية المؤسسية، واتساع الفجوة الرقمية، قد يحدّان من القدرة على الاستفادة الكاملة من هذه التحولات.

وانطلاقاً مما تقدم، يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين التحول الرقمي والاستدامة المالية من منظور اقتصادي تحليلي، من خلال استكشاف الفرص التي يتيحها التحول الرقمي لتعزيز متانة الأنظمة المالية، مقابل التحديات الهيكلية والتقنية والتنظيمية التي قد تحد من فاعليته، وصولاً إلى تقديم إطار تحليلي يدعم صانعي القرار في صياغة سياسات رقمية متوازنة تحقق الاستدامة المالية في الأجلين المتوسط والطويل.

ثانياً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يسهم التحول الرقمي في تعزيز الاستدامة المالية، وما أبرز التحديات التي تحد من فاعليته في الاقتصادات النامية؟

ثالثاً: أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من عدة اعتبارات، أبرزها:

1. الأهمية المتزايدة للاقتصاد الرقمي في إعادة تشكيل الأنظمة المالية وتعزيز الكفاءة الاقتصادية.
2. الحاجة إلى تحقيق توازن بين تسريع الابتكار الرقمي وضمان الاستقرار المالي.
3. دعم صانعي السياسات في بناء استراتيجيات رقمية تسهم في تحقيق استدامة مالية طويلة الأمد.
4. تسليط الضوء على خصوصية الاقتصادات النامية في سياق التحول الرقمي.

رابعاً: أهداف البحث

1. يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:
2. تحليل الإطار النظري للعلاقة بين التحول الرقمي والاستدامة المالية.
3. تحديد الفرص الاقتصادية والمالية الناتجة عن تبني استراتيجيات الرقمنة.
4. استعراض التحديات التقنية والتنظيمية والمالية المرتبطة بعمليات التحول الرقمي.
5. تقديم توصيات عملية لتعزيز التكامل بين التحول الرقمي وتحقيق الاستدامة المالية.

الفصل الأول

الإطار النظري والتحليلي للتحول الرقمي

المبحث الأول

الاطار المفاهيمي للتحول الرقمي وأهميته وأهدافه

أولًا: التطور المفاهيمي للتحول الرقمي

شهد مفهوم التحول الرقمي تطورًا ملحوظًا خلال العقدين الأخيرين، إذ انتقل من كونه مرادفًا لرقمنة العمليات (Digitization) إلى كونه تحولًا هيكليًا شاملًا يمس جوهر النماذج الاقتصادية والإدارية. فالرقمنة تعني تحويل البيانات من شكلها التقليدي إلى صيغة رقمية، في حين يشير التحول الرقمي إلى إعادة صياغة شاملة للعمليات والهياكل والثقافة التنظيمية اعتمادًا على التقنيات الرقمية [1] .

وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن الاقتصاد المعاصر شهد تحولًا نحو نموذج إنتاجي قائم على المعرفة والبيانات، حيث أصبحت البيانات تمثل أصلًا استراتيجيًا يعزز إنتاجية رأس المال والعمل [2]. كما ترى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن التحول الرقمي يمثل عملية تكامل منهجي للتكنولوجيا في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، بما يؤدي إلى إعادة تشكيل سلاسل القيمة وأنماط الاستهلاك والإنتاج [3].

انطلاقًا من ذلك، يمكن تحليل مفهوم التحول الرقمي ضمن ثلاثة أبعاد مترابطة:

1. البعد التقني: توظيف تقنيات الحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وتحليل البيانات الضخمة، وتقنيات البلوك تشين.
2. البعد التنظيمي: إعادة هندسة العمليات، تبسيط الإجراءات، والتحول نحو الهياكل المرنة والشبكية.
3. البعد الاستراتيجي: إعادة تعريف نموذج الأعمال وتعظيم القيمة المضافة عبر المنصات الرقمية.

وبناءً على ما تقدم، يمكن تعريف التحول الرقمي بأنه:

عملية تحول هيكلي واستراتيجي شاملة تهدف إلى إعادة تصميم الأنشطة الاقتصادية والإدارية من خلال توظيف التقنيات الرقمية لتحقيق الكفاءة والاستدامة والميزة التنافسية.

ثانيًا: الأهمية الاقتصادية والتنموية للتحول الرقمي

تتجلى أهمية التحول الرقمي في تأثيراته المباشرة وغير المباشرة على النمو الاقتصادي والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. فقد أشار تقرير البنك الدولي إلى أن الرقمنة تسهم في خفض تكاليف المعاملات، وزيادة الشفافية، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد، مما ينعكس إيجابًا على معدلات النمو الاقتصادي [4]

كما تؤكد الأدبيات الاقتصادية الحديثة أن التحول الرقمي يسهم في:

- رفع الإنتاجية الكلية من خلال الأتمتة وتحليل البيانات التنبؤية.
- تحسين كفاءة الأسواق عبر تقليل عدم تماثل المعلومات.
- تعزيز الشمول المالي من خلال الخدمات المالية الرقمية.
- دعم الابتكار وريادة الأعمال عبر الاقتصاد القائم على المنصات.

وتشير تقارير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) إلى أن التحول الرقمي يمثل فرصة استراتيجية للدول العربية لتنويع اقتصاداتها وتقليل الاعتماد على الموارد الريعية، شريطة معالجة فجوة البنية التحتية والمهارات الرقمية [5].

ثالثًا: أهداف التحول الرقمي

يمكن تصنيف أهداف التحول الرقمي إلى ثلاثة مستويات رئيسة:

1. **الأهداف التشغيلية**
   - تقليل التكاليف التشغيلية.
   - تسريع الإجراءات الإدارية.
   - تحسين جودة الخدمات.
2. **الأهداف الاستراتيجية**
   - تطوير نماذج أعمال مبتكرة.
   - تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.
   - تحسين إدارة سلاسل القيمة.
3. **الأهداف التنموية**
   - دعم الحوكمة الرشيدة.
   - تعزيز الشفافية والمساءلة.
   - تحقيق التنمية المستدامة.

رابعا: المقومات الداعمة للتحولات الرقمية

أولًا: البنية التحتية الرقمية

تعد البنية التحتية الرقمية الأساس المادي للتحول الرقمي، وتشمل شبكات الاتصالات، ومراكز البيانات، والحوسبة السحابية، وأنظمة الأمن السيبراني. وتشير الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين تطور البنية الرقمية ومستوى الجاهزية الرقمية للدول [3]. وفي الدول النامية، غالبًا ما تمثل محدودية الاستثمار في البنية الرقمية أحد أبرز معوقات التحول.

ثانيًا: الإطار التشريعي والتنظيمي

يتطلب التحول الرقمي بيئة قانونية تحمي البيانات الشخصية، والمعاملات الإلكترونية، والأمن السيبراني، وحقوق الملكية الفكرية الرقمية. ويؤدي غياب التشريعات الفاعلة إلى إضعاف الثقة الرقمية، مما يحد من انتشار المعاملات الإلكترونية.

ثالثًا: رأس المال البشري والمهارات الرقمية

يمثل رأس المال البشري المحور الحاسم في نجاح التحول الرقمي، إذ لا يمكن تحقيق تحول فعلي دون امتلاك مهارات تحليل البيانات، والبرمجة، وإدارة الأنظمة الرقمية، والقدرة على الابتكار. وقد

أشار Brynjolfsson إلى أن الفجوة في المهارات الرقمية تفسر التفاوت في عوائد التحول الرقمي بين الدول والمؤسسات [2].

رابعًا: القيادة الرقمية وإدارة التغيير

يتطلب التحول الرقمي قيادة استراتيجية تمتلك رؤية واضحة وقادرة على إدارة التغيير التنظيمي وتقليل مقاومة العاملين، مع تعزيز ثقافة التعلم المستمر [1].

خامسًا: الثقافة المؤسسية والابتكار

تعد الثقافة التنظيمية المرنة التي تشجع على الإبداع والتجريب عنصرًا أساسيًا في نجاح التحول الرقمي، حيث ترتبط القدرة على الابتكار بمدى انفتاح المؤسسة على التغيير.

سادسا :- متطلبات وتحديات التحول الرقمي

أولًا: التحديات الهيكلية

1. مقاومة التغيير التنظيمي.
2. ارتفاع التكاليف الاستثمارية.
3. مخاطر الأمن السيبراني.
4. الفجوة الرقمية بين الدول وداخل الدولة الواحدة نتيجة تفاوت البنية التحتية والمهارات [4]

ثانيا: تحليل نقدي

لا يحقق التحول الرقمي نتائجه المرجوة ما لم يترافق مع إصلاحات مؤسسية وهيكلية متكاملة. فالتكنولوجيا وحدها لا تصنع التحول، بل إن التكامل بين التكنولوجيا والاستراتيجية والثقافة المؤسسية يمثل العامل الحاسم في نجاحه [1]. وعليه، فإن التحول الرقمي يعد مشروعًا تنمويًا طويل الأمد يتطلب رؤية شمولية تتجاوز البعد التقني إلى الأبعاد المؤسسية والاقتصادية.

ثالثا : المتطلبات الأساسية

1. صياغة استراتيجية رقمية متكاملة.
2. إعادة هندسة العمليات الإدارية.
3. تخصيص موارد مالية كافية.
4. تطوير منظومة أمن سيبراني فعالة.
5. بناء شراكات تقنية مع القطاع الخاص..

الفصل الثاني

مفهوم الاستدامة المالية وأهدافها

أولًا: الإطار المفاهيمي للاستدامة المالية

تُعد الاستدامة المالية (Financial Sustainability) أحد المفاهيم المحورية في الفكر المالي والاقتصادي المعاصر، لارتباطها المباشر بقدرة الحكومات أو المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها المالية الحالية والمستقبلية دون الإخلال بالاستقرار الاقتصادي أو تحميل الأجيال القادمة أعباءً مفرطة.

وقد عرّف صندوق النقد الدولي (IMF) الاستدامة المالية بأنها قدرة الحكومة على الاستمرار في سياساتها المالية الحالية دون الحاجة إلى تعديلات جذرية في الإيرادات أو النفقات أو التعرض لمخاطر تعثر مالي على المدى الطويل [1]. ويؤكد هذا التعريف البعد الزمني بوصفه عنصرًا جوهريًا في تقييم الاستدامة.

كما يشير البنك الدولي إلى أن الاستدامة المالية ترتبط بقدرة الدولة على إدارة الدين العام بصورة تضمن بقاء نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ضمن مستويات يمكن التحكم بها، دون التأثير سلبًا في النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي [2]

وفي السياق المؤسسي، تُعرَّف الاستدامة المالية بأنها قدرة المؤسسة على تأمين موارد مالية مستقرة ومتنوعة تكفل استمرار أنشطتها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية دون الاعتماد المفرط على مصادر تمويل مؤقتة أو غير مستقرة [3].

ثانيًا: الأبعاد النظرية للاستدامة المالية

تقوم الاستدامة المالية على مجموعة من الأبعاد المتكاملة، يمكن عرضها على النحو الآتي:

1. البعد المالي (Fiscal Dimension): يركز على تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات، وضبط العجز المالي بما لا يؤدي إلى تراكم دين غير قابل للإدارة [1].
2. بعد إدارة الدين العام: يتعلق بالحفاظ على مستويات دين قابلة للاستدامة، بحيث لا تتجاوز قدرة الاقتصاد على السداد أو تؤدي إلى ضغوط تضخمية.
3. البعد الاقتصادي الكلي: ترتبط الاستدامة المالية بمعدلات النمو الاقتصادي، إذ إن النمو المرتفع يعزز الإيرادات الضريبية ويخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.
4. البعد المؤسسي والحوكمي: يتطلب تحقيق الاستدامة المالية وجود مؤسسات قوية، وأنظمة رقابة فعالة، وشفافية مالية تعزز الثقة في السياسات الاقتصادية.

وقد أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن الاستدامة المالية لا تتحقق فقط عبر إجراءات تقشفية، بل من خلال إصلاحات هيكلية تعزز الكفاءة الاقتصادية وتدعم الإيرادات المستدامة [4].

ثالثًا: أهداف الاستدامة المالية

تسعى الاستدامة المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، من أبرزها:

1. الحفاظ على الاستقرار المالي.
2. ضمان العدالة بين الأجيال.
3. تعزيز الثقة في الاقتصاد.
4. دعم النمو الاقتصادي المستدام.

رابعًا: التحليل النقدي لمفهوم الاستدامة المالية

رغم الأهمية النظرية للاستدامة المالية، فإن تطبيقها العملي يثير عدة إشكاليات، من أبرزها:

- صعوبة تحديد المستوى "الأمثل" للدين العام.
- التوازن بين الانضباط المالي ومتطلبات العدالة الاجتماعية.
- تأثر المالية العامة بالصدمات الخارجية، ولا سيما في الاقتصادات الريعية المعتمدة على النفط.

وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن التركيز المفرط على خفض العجز قد يؤدي إلى تباطؤ النمو إذا لم يقترن بإصلاحات هيكلية تعزز الإنتاجية والقدرة الإيرادية للاقتصاد [2].

خامسا: مؤشرات الاستدامة المالية

أولا: نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (Fiscal Deficit/GDP Ratio)

تعد نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس الاستدامة المالية، إذ تعكس قدرة الدولة على التحكم بعجزها المالي، وكلما كانت النسبة منخفضة ومستقرة، كان الوضع المالي أكثر قابلية للاستدامة.

ويعرض الجدول (1): تطور نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004–2023).

جدول (1): تطور نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2023) مليار دينار

السنة	صافي الموازنة	معدل نمو %	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو %	نسبة العجز المالي الى الناتج المحلي الاجمالي %
2004	831.1	-	34992.4	-	2.4
2005	14127.7	1600.0	39110.9	11.8	36.1
2006	10248.9	-27.5	96067.2	145.6	10.7
2007	15568.2	51.9	111961.2	16.5	13.9
2008	20848.8	33.9	258443.6	130.8	8.1
2009	2642.3	-87.3	131632.2	-49.1	2.0
2010	5169.1	95.6	163104.7	23.9	3.2
2011	3035.9	-41.3	218617.8	34.0	1.4
2012	2909.2	-4.2	255727.1	17.0	1.1
2013	5251.8	80.5	274725.9	7.4	1.9
2014	21830.4	315.7	267262.8	-2.7	8.2
2015	-3927.3	-118.0	196203.0	-26.6	-2.0
2016	-2064.7	-47.4	198774.4	1.3	-1.0
2017	1845.8	-189.4	228692.4	15.1	0.8
2018	25696.7	1292.1	249574.3	9.1	10.3
2019	-4156.5	-116.2	254444.0	2.0	-1.6
2020	-12882.8	209.9	219768.8	-13.6	-5.9

2021	6231.9	-148.4	301439.5	37.2	2.1
2022	44737.9	617.9	417686.1	38.6	10.7
2023	-6754.5	-115.1	332174.7	-20.5	-2.0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (2004–2023).

بعد عرض البيانات الإحصائية، يوضح الشكل (1) الاتجاه العام لنسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة محل الدراسة.

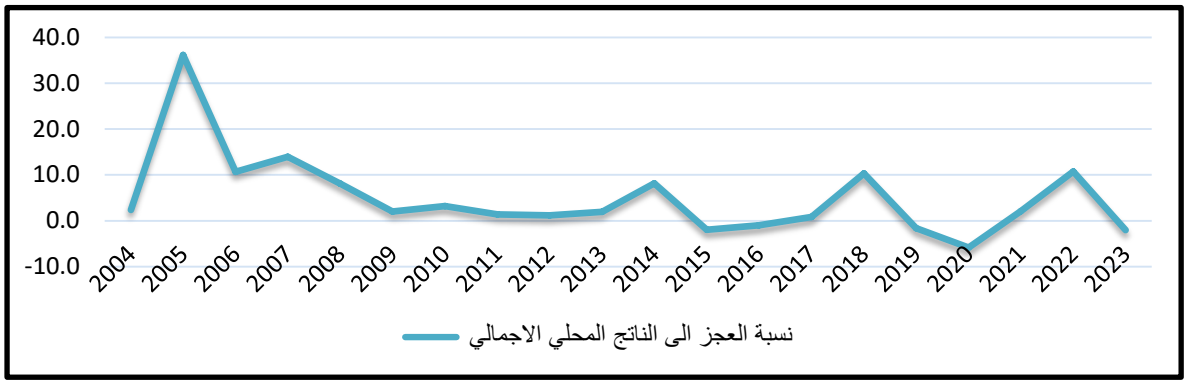

الشكل (1): نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004–2023)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

تحليل نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (2004–2023)

تُظهر بيانات الجدول (1) أن مسار العجز المالي في العراق يتسم بسلوك دوري واضح يرتبط بدرجة عالية بتقلبات الإيرادات النفطية. فقد سجلت النسبة مستوى مرتفعًا عام 2005 بلغ (36.1%) نتيجة التوسع الكبير في الإنفاق العام، ثم اتجهت نحو الانخفاض التدريجي حتى عام 2008 بفعل النمو المرتفع في الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن هذا التحسن لم يكن هيكليًا، بل كان مدفوعًا بارتفاع أسعار النفط.

في عام 2009، ومع تداعيات الأزمة المالية العالمية، انخفض الناتج المحلي بشكل ملحوظ، مما انعكس على المؤشر، في حين اتجهت السياسة المالية نحو تقليص الإنفاق لاحتواء الضغوط. وخلال المدة (2014–2016)، شهدت المالية العامة صدمة مزدوجة تمثلت بانخفاض أسعار النفط وتصاعد النفقات الأمنية، ما أدى إلى ارتفاع العجز عام 2014 ثم تسجيل قيم سالبة في السنوات اللاحقة نتيجة إجراءات تقشفية وإعادة ضبط الإنفاق.

ويمثل عام 2020 نقطة تحول حرجة، إذ تزامن الانكماش الاقتصادي مع انهيار أسعار النفط بسبب جائحة كورونا، فارتفعت الضغوط التمويلية بشكل واضح. في المقابل، أدى ارتفاع أسعار النفط في عامي 2021 و2022 إلى تحسن المؤشر مؤقتًا، قبل أن يعاود التذبذب عام 2023.

وعليه، يمكن الاستنتاج أن العجز المالي في العراق يعكس نمطًا ريعيًا يعتمد على الدورة النفطية، دون وجود قاعدة إيرادية مستقرة تكفل تحقيق استدامة مالية طويلة الأجل.

ثانياً: نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (Public Debt/GDP Ratio)

تعد نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الأساسية في تقييم الاستدامة المالية، إذ تعكس حجم الالتزامات الحكومية مقارنة بحجم الاقتصاد الكلي. وكلما ارتفعت هذه النسبة إلى مستويات مفرطة، ازدادت مخاطر عدم القدرة على السداد، وارتفعت احتمالات الضغوط التضخمية والاختلالات المالية.

ويعرض الجدول (2) تطور نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004–2023).

جدول (2): تطور نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2023) مليار دينار

السنة	اجمالي الدين العام	معدل النمو %	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو %	نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي %
2004	191946.9	-	34992.4	-	548.5
2005	182506.9	-4.9	39110.9	11.8	466.6
2006	115479.2	-36.7	96067.2	145.6	120.2
2007	98951.7	-14.3	111961.2	16.5	88.4
2008	81403.1	-17.7	258443.6	130.8	31.5
2009	84423.6	3.7	131632.2	-49.1	64.1
2010	76812.9	-9.0	163104.7	23.9	47.1
2011	80722.2	5.1	218617.8	34.0	36.9
2012	77699.0	-3.7	255727.1	17.0	30.4
2013	76998.1	-0.9	274725.9	7.4	28.0
2014	76385.8	-0.8	267262.8	-2.7	28.6
2015	97906.3	28.2	196203.0	-26.6	49.9
2016	118767.0	21.3	198774.4	1.3	59.7
2017	125815.3	5.9	228692.4	15.1	55.0
2018	12988.1	-89.7	249574.3	9.1	5.2
2019	96937.8	646.4	254444.0	2.0	38.1
2020	154356.1	59.2	219768.8	-13.6	70.2
2021	103579.0	-32.9	301439.5	37.2	34.4
2022	97388.0	-6.0	417686.1	38.6	23.3
2023	92087.0	-5.4	332174.7	-20.5	27.7

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراق، التقرير الاقتصادي السنوي، (2004-2023).

بعد عرض البيانات، يوضح الشكل (2) الاتجاه العام لنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة.

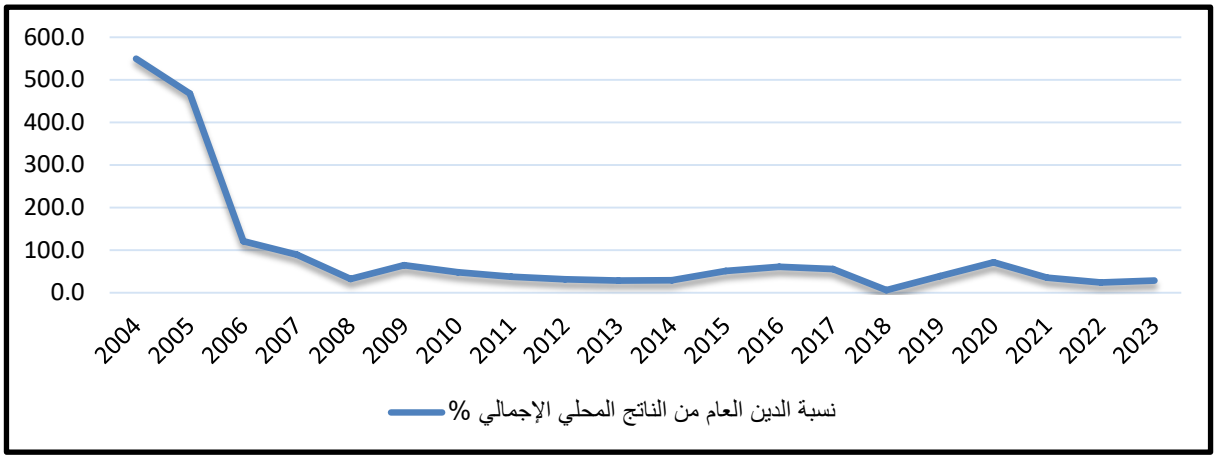

الشكل (2): نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004–2023)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

تحليل نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (2004–2023)

تُظهر بيانات الجدول (2) أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي اتخذت مسارًا تنازليًا واضحًا خلال المدة (2004–2013)، إذ انخفضت من مستويات مرتفعة جدًا في بداية الفترة (548.5%) عام 2004 إلى نحو (28%) عام 2013. ويُعزى هذا الانخفاض إلى عاملين رئيسين:

1. النمو السريع في الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعًا بارتفاع أسعار النفط.
2. إعادة جدولة جزء من الديون الخارجية وشطب بعضها، مما خفف العبء النسبي للدين.

غير أن هذا المسار انعكس خلال أزمة (2014–2016)، إذ ارتفعت النسبة نتيجة لجوء الحكومة إلى الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل العجز المالي والنفقات الأمنية في ظل انخفاض أسعار النفط. وقد بلغت النسبة مستويات مرتفعة مجددًا عام 2020 (70.2%) نتيجة الانكماش الاقتصادي الحاد وتراجع الإيرادات النفطية بفعل جائحة كورونا، مما زاد من الحاجة إلى التمويل بالعجز.

ومع التحسن النسبي في أسعار النفط خلال عامي 2021 و2022، انخفضت نسبة الدين إلى (23.3%) عام 2022 نتيجة توسع الناتج المحلي وارتفاع الإيرادات النفطية. إلا أن هذا التحسن يظل مرتبطًا بعوامل ظرفية خارجية أكثر من كونه نتاج إصلاح مالي هيكلي يعزز الاستدامة طويلة الأجل.

وعليه، يتضح أن مسار الدين العام في العراق يتميز بحساسية مرتفعة للصدمات النفطية، ويتحرك استجابة للتقلبات الدورية في الإيرادات أكثر من تحركه وفق مسار مالي منضبط طويل الأمد، الأمر الذي يعكس طبيعة الاقتصاد الريعي وضعف تنويع القاعدة الإيرادية.

ثالثاً: نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي (Tax Revenue/GDP Ratio)

تعد نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الجوهرية في تقييم كفاءة النظام الضريبي وقدرته على تعبئة الموارد الداخلية. وكلما ارتفعت هذه النسبة بشكل مستقر، دلّ ذلك على وجود قاعدة إيرادية متنوعة تعزز الاستدامة المالية وتقلل الاعتماد على الموارد الريعية.

ويعرض الجدول (3) تطور نسبة الإيرادات الضريبية والفجوة الضريبية في العراق للمدة (2004–2023).

جدول (3) تطور نسبة الفجوة الضريبية في العراق للمدة (2004-2023) مليار دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	اجمالي النفقات العامة	الإيرادات الضريبية	نسبة النفقات الى الناتج المحلي الإجمالي%	نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي%	الفجوة الضريبية %
2004	34992.4	32117.5	2949.0	91.8	8.4	83.4
2005	39110.9	26375.2	4952.8	67.4	12.7	54.8
2006	96067.2	38806.7	5912.3	40.4	6.2	34.2
2007	111961.2	39031.2	1228.3	34.9	1.1	33.8
2008	258443.6	59403.4	9858.4	23.0	3.8	19.2
2009	131632.2	52567.0	3334.8	39.9	2.5	37.4
2010	163104.7	64352.0	1532.4	39.5	0.9	38.5
2011	218617.8	69639.5	1783.6	31.9	0.8	31.0
2012	255727.1	90374.8	2633.4	35.3	1.0	34.3
2013	274725.9	106873.0	2876.9	38.9	1.0	37.9
2014	267262.8	83556.2	1891.5	31.3	0.7	30.6
2015	196203.0	70397.5	2015.0	35.9	1.0	34.9

2016	198774.4	67067.4	3861.9	33.7	1.9	31.8
2017	228692.4	75490.1	6298.3	33.0	2.8	30.3
2018	249574.3	80873.2	5686.2	32.4	2.3	30.1
2019	254444.0	111723.5	4014.5	43.9	1.6	42.3
2020	219768.8	76082.4	4718.2	34.6	2.1	32.5
2021	301439.5	102849.6	4536.2	34.1	1.5	32.6
2022	417686.1	116959.6	3911.4	28.0	0.9	27.1
2023	332174.7	142435.7	5913.1	42.9	1.8	41.1

المصدر: بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراق، التقرير الاقتصادي السنوي، (2004-2023).

بعد عرض البيانات، يوضح الشكل (3) الاتجاه العام للفجوة الضريبية خلال مدة الدراسة.

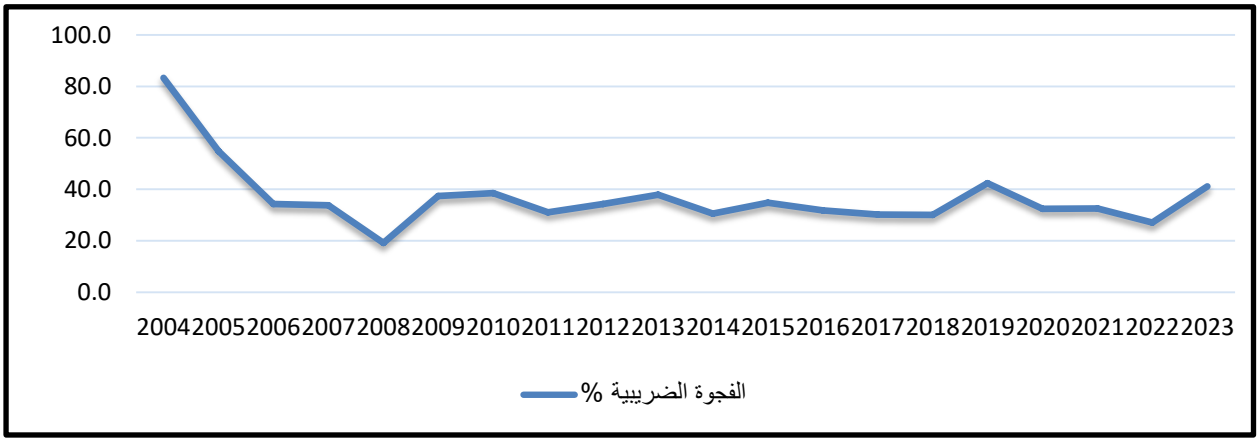

الشكل (3): الفجوة الضريبية في العراق للمدة (2004–2023)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3).

تحليل نسبة الإيرادات الضريبية والفجوة الضريبية (2004–2023)

تشير بيانات الجدول (3) إلى ضعف هيكلي مستمر في مساهمة الإيرادات الضريبية ضمن الناتج المحلي الإجمالي، إذ لم تتجاوز نسبتها في معظم السنوات نطاق (1–3%)، وهو مستوى متدنٍ مقارنة بمتوسطات الدول النامية، التي غالبًا ما تتراوح فيها هذه النسبة بين (10–20%). ويعكس ذلك محدودية القاعدة الضريبية، وضعف الامتثال الضريبي، وانخفاض كفاءة الإدارة الجبائية.

أما الفجوة الضريبية — التي تعكس الفرق بين نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي ونسبة الإيرادات الضريبية إليه — فقد ظلت عند مستويات مرتفعة في معظم سنوات الدراسة، متجاوزة في كثير من الأحيان (30%)، وهو ما يدل على وجود اختلال واضح بين حجم الإنفاق العام والقدرة الإيرادية غير النفطية.

وخلال فترات الأزمات، ولا سيما المدة (2014–2016) وأزمة عام 2020، لم يُظهر النظام الضريبي قدرة تعويضية فعالة لتغطية التراجع في الإيرادات النفطية، مما عمّق الضغوط التمويلية وأدى إلى زيادة الاعتماد على الاقتراض.

أما التحسن النسبي المسجل في بعض السنوات، ومنها عام 2022، فلم يكن نتيجة إصلاح ضريبي هيكلي عميق، بل جاء متزامنًا مع ارتفاع الإيرادات النفطية، الأمر الذي يؤكد استمرار الطابع الريعي للمالية العامة.

وعليه، يمكن القول إن ضعف الإيرادات الضريبية يمثل التحدي الهيكلي الأبرز أمام تحقيق الاستدامة المالية في العراق، إذ يحدّ من قدرة السياسة المالية على امتصاص الصدمات الاقتصادية، ويجعل المالية العامة شديدة الحساسية للتقلبات النفطية.

رابعا: مؤشرات التحول الرقمي والبنى التحتية التي تساهم في إمكانية الاستفادة من التكنلوجيا لتفعيل دور الاستدامة المالية

تمثل مؤشرات التحول الرقمي والبنية التحتية الرقمية أحد المتطلبات الأساسية لتمكين التكنولوجيا من أداء دور فاعل في

تعزيز الاستدامة المالية، إذ إن قدرة الدولة على تحسين تعبئة الموارد، وضبط الإنفاق، وتعزيز الشفافية، ترتبط بدرجة جاهزيتها الرقمية وتطور بنيتها التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويعرض الجدول (4) أهم مؤشرات التحول الرقمي والبنية التحتية الرقمية في العراق للمدة (2010–2023).

جدول (4) مؤشرات التحول الرقمي والبنية التحتية الرقمية في العراق للمدة (2010–2023)

السنوات	عدد مستخدمي الإنترنت	خوادم إنترنت مؤمنة	الحكومة الإلكترونية	البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إجمالي صادرات السلع %
2010	7.770000	1.00	0.299	0.02	1.98
2011	1.593000	8.00	—	0.12	3.38
2012	2.339000	18.00	0.340	0.12	4.31
2013	3.137000	30.00	—	0.09	3.07
2014	3.585000	53.00	0.314	0.22	2.28
2015	5.752000	87.00	—	0.23	1.75
2016	7.800000	152.00	0.333	0.16	2.58
2017	19.169217	391.00	—	0.18	1.52
2018	15.297411	435.00	0.337	0.18	3.41
2019	19.406438	475.00	—	0.21	1.91
2020	—	719.00	0.436	0.54	3.08
2021	20.324273	928.00	—	0.55	—
2022	20.548838	1356.00	0.438	0.52	—
2023	23.990630	1967.00	—	—	—

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، وزارة التخطيط العراقية، وتقارير الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية (2010–2023).

تحليل مؤشرات التحول الرقمي في العراق (2010–2023)

تشير بيانات الجدول (4) إلى أن مسار التحول الرقمي في العراق خلال المدة (2010–2023) اتسم بتطور تدريجي غير متوازن، تأثر إلى حد كبير بالظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي مر بها البلد.

أولًا: انتشار الإنترنت

يُظهر عدد مستخدمي الإنترنت نموًا متسارعًا، إذ ارتفع من مستويات متدنية في بداية الفترة إلى نحو 24 مليون مستخدم عام 2023، أي ما يقارب 60% من السكان. ويعكس هذا التحول انتقال العراق من مرحلة الفجوة الرقمية إلى مرحلة الاعتماد المجتمعي الواسع على الإنترنت، خاصة بعد انتشار الهواتف الذكية وتوسع خدمات الاتصالات.

وقد شكّلت جائحة كورونا نقطة تحول مهمة، إذ أصبحت الإنترنت أداة أساسية للتعليم والعمل والتجارة، مما عزز الطلب على الخدمات الرقمية وسرّع وتيرة الانتشار.

ثانيًا: الخوادم المؤمنة وأمن المعلومات

شهد مؤشر الخوادم المؤمنة نموًا تصاعديًا ملحوظًا، خاصة بعد عام 2017، ثم تسارع بشكل أكبر بعد 2020. ويشير ذلك إلى تنامي الوعي بأهمية الأمن السيبراني وحماية البيانات، ولا سيما في القطاعات الحكومية والمصرفية والتعليمية. ويُعد هذا التطور عنصرًا أساسيًا في بناء بيئة رقمية موثوقة تدعم الخدمات المالية الإلكترونية وتعزز الثقة في المعاملات الرقمية.

ثالثًا: مؤشر الحكومة الإلكترونية

أظهر مؤشر الحكومة الإلكترونية تحسنًا محدودًا وبوتيرة بطيئة نسبيًا، مع ارتفاع ملحوظ خلال فترة الجائحة نتيجة الاعتماد الاضطراري على الحلول الرقمية. إلا أن استقرار المؤشر لاحقًا دون تحقيق طفرة نوعية يعكس أن التقدم التقني لم يترافق مع إصلاحات مؤسسية وتشريعية عميقة، مما حدّ من فاعلية التحول الرقمي في الإدارة العامة.

رابعًا: البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تُظهر البيانات تحسنًا ملموسًا بعد عام 2020 مقارنة بضعف واضح في السنوات السابقة، مما يدل على أن تطوير البنية التحتية الرقمية جاء استجابة لضغوط ظرفية أكثر من كونه نتيجة استراتيجية وطنية طويلة الأمد.

خامسًا: صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لا تزال مساهمة صادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هيكل الصادرات العراقية محدودة ومتذبذبة، مع انخفاض عام، الأمر الذي يعكس محدودية الدور الاقتصادي لهذا القطاع في ظل هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد.

الاستنتاج التحليلي

تشير هذه المؤشرات إلى أن التحول الرقمي في العراق حقق تقدمًا ملحوظًا من حيث الاستخدام والانتشار المجتمعي، إلا أنه ما يزال يعاني من اختلال في جاهزية البنية التحتية والمؤسساتية. فبينما توسع الطلب الرقمي بشكل واضح، لم يواكبه تطور مؤسسي وتشريعي وهيكلي متكامل، الأمر الذي يحد من قدرة التحول الرقمي على الإسهام الفاعل والمستدام في تحقيق الاستدامة المالية.

وبعبارة أخرى، فإن التقدم الرقمي في العراق اتخذ طابعًا استهلاكيًا أكثر من كونه إنتاجيًا أو مؤسسيًا، وهو ما يفسر محدودية تأثيره المباشر في تحسين مؤشرات العجز، والدين العام، والإيرادات الضريبية.

خامسا: مؤشرات الابتكار والتنمية

تمثل بيئة الابتكار وتنمية رأس المال البشري أحد المحددات الجوهرية لقدرة التحول الرقمي على تحقيق أثر اقتصادي مستدام. فالتكنولوجيا لا تتحول إلى قيمة مضافة ما لم تتوافر منظومة ابتكارية داعمة، واستثمارات مستمرة في البحث والتطوير، وقاعدة بشرية مؤهلة.

ويعرض الجدول (5) مؤشرات الابتكار وتنمية رأس المال البشري المرتبطة بالتحول الرقمي في العراق للمدة (2010–2023).

جدول (5) مؤشرات الابتكار وتنمية رأس المال البشري المرتبطة بالتحول الرقمي في العراق للمدة (2010–2023)

السنوات	مؤشر الابتكار	رأس المال البشري	الباحثون العاملون في مجال البحث والتطوير (لكل مليون شخص)	الإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي%	المقالات والمجلات العلمية	عدد براءات الاختراع للمقيمين	براءات الاختراع لغير المقيمين
2010	0.037	0.696	421	0.04	536	—	—
2011	0.035	—	430	0.03	597	—	—
2012	0.036	0.615	—	—	842	—	—
2013	0.037	—	—	—	805	—	—
2014	0.037	0.528	66	0.04	806	—	—
2015	0.038	—	63	0.04	840	335	102
2016	0.036	0.483	62	0.04	1194	—	—
2017	0.044	—	102	0.05	1971	613	101
2018	0.043	0.509	107	0.04	3476	653	77
2019	0.051	—	118	0.03	6386	737	106
2020	0.432	0.436	137	0.04	7521	635	98
2021	0.683	—	164	0.04	11402	—	—
2022	0.868	0.589	—	—	13408	—	—

2023	—	—	—	—	—	—	—

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، وتقارير الأمم المتحدة، ومصادر أكاديمية محلية (2010–2023).

تحليل مؤشرات الابتكار وتنمية رأس المال البشري (2010–2023)

تشير بيانات الجدول (5) إلى أن بيئة الابتكار وتنمية رأس المال البشري في العراق اتسمت بالضعف والتذبذب خلال معظم مدة الدراسة، مع تحسن نسبي بعد عام 2020، لكنه لا يزال دون المستوى المطلوب لتحقيق تحول رقمي إنتاجي ومستدام.

أولًا: مؤشر الابتكار

بدأ مؤشر الابتكار من مستويات منخفضة جدًا خلال السنوات الأولى، ما يعكس بيئة غير محفزة للإبداع التقني وضعف منظومة البحث العلمي. ويرتبط ذلك بعدة عوامل، أبرزها:

- محدودية الاستثمار في البحث والتطوير.
- ضعف الربط بين الجامعات واحتياجات السوق.
- غياب الابتكار ضمن أولويات السياسات الاقتصادية.

وقد شهد المؤشر تحسنًا تدريجيًا بعد عام 2017، نتيجة بعض المبادرات الجامعية والانفتاح النسبي على الاقتصاد الرقمي، إلا أن مستواه لا يزال بعيدًا عن المعدلات العالمية، ما يحد من قدرة الاقتصاد على تحويل التحول الرقمي إلى قيمة اقتصادية مضافة.

ثانيًا: رأس المال البشري والباحثون في البحث والتطوير

يعكس مؤشر رأس المال البشري مسارًا متذبذبًا تأثر بالأوضاع الأمنية والاقتصادية وضعف الاستثمار في التعليم والمهارات الرقمية. وقد سجل عدد الباحثين العاملين في مجال البحث والتطوير تراجعًا ملحوظًا خلال سنوات عدم الاستقرار، الأمر الذي ساهم في استمرار ظاهرة هجرة الكفاءات.

وبدأ التحسن التدريجي بعد عام 2017، مدفوعًا بالاستقرار النسبي واستخدام المنصات الرقمية في البحث والتعاون العلمي، إلا أن الأرقام ما تزال متواضعة مقارنة بالدول ذات الاقتصادات الرقمية النشطة.

ثالثًا: الإنفاق على البحث والتطوير

يُظهر الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مستويات متدنية جدًا طوال مدة الدراسة، دون اتجاه تصاعدي واضح. ويعكس ذلك غياب رؤية تمويلية طويلة الأمد وعدم إدراج البحث العلمي ضمن أولويات التخطيط الاقتصادي، مما يضعف القدرة على بناء اقتصاد معرفي مستدام.

رابعًا: الإنتاج العلمي وبراءات الاختراع

شهد عدد المنشورات العلمية نموًا ملحوظًا، خاصة بعد عام 2017، ويُعزى ذلك إلى سياسات تشجيع النشر لأغراض الترقيات الأكاديمية والانفتاح على قواعد البيانات العالمية. إلا أن هذا النمو لم يواكبه تطور مماثل في براءات الاختراع، سواء للمقيمين أو غير المقيمين، إذ بقيت بمستويات محدودة، مما يشير إلى ضعف منظومة حماية الملكية الفكرية وغياب الحوافز الاقتصادية للابتكار.

وتكشف هذه المؤشرات أن التحول الرقمي في العراق يواجه قيودًا هيكلية تتمثل في ضعف منظومة الابتكار ورأس المال البشري، وانخفاض الاستثمار في البحث والتطوير، وغياب التكامل بين التعليم والسوق.

وعليه، فإن التقدم التقني في البنية التحتية الرقمية لم يُدعم بسياسات تمويلية وتنظيمية وهيكلية متكاملة، الأمر الذي حدّ من قدرته على التحول إلى محرك فعلي للنمو الاقتصادي المستدام.

فإذا كانت مؤشرات الاستخدام الرقمي (الإنترنت، الخوادم، الحكومة الإلكترونية) تعكس توسعًا في الطلب الرقمي، فإن مؤشرات الابتكار تعكس ضعفًا في العرض الإنتاجي الرقمي، وهو ما يفسر محدودية الأثر المباشر للتحول الرقمي على مؤشرات الاستدامة المالية (العجز، الدين، الإيرادات الضريبية).

سادسا :- مؤشرات التحول الرقمي والاستدامة المالية

يمثل تحليل العلاقة بين مؤشرات التحول الرقمي ومؤشرات الاستدامة المالية خطوة محورية لفهم ما إذا كان التطور الرقمي في العراق قد انعكس فعليًا على متانة المالية العامة أم بقي تطورًا تقنيًا محدود الأثر الهيكلي.

ويعرض جدول (6) تطور مجموعة من مؤشرات التحول الرقمي (انتشار الإنترنت، الشمول المالي) إلى جانب مؤشرات الاقتصاد الكلي والاستدامة المالية خلال المدة (2004–2024).

جدول (6): التحول الرقمي والاستدامة المالية في العراق (2004–2024)

السنة	نسبة انتشار الإنترنت (%)	نسبة الشمول المالي (%)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	معدل نمو الناتج المحلي (%)	العجز إلى الناتج المحلي (%)	الدين العام إلى الناتج المحلي (%)	نسبة الإيرادات غير النفطية (%)
2004	3	5	45	5	10	15	5
2005	4	6	48	6	9	14	5
2006	5	6	52	8	8	13	6
2007	7	7	55	7	7	12	6
2008	10	8	62	7.2	8	12	7
2009	12	9	65	5.5	7	13	7
2010	15	10	70	6	8	14	8
2011	18	11	80	7	9	15	9
2012	23	12	89	6.8	9	14	9
2013	26	14	95	5	10	16	10
2014	28	16	100	4.8	11	20	11
2015	30	18	105	4.5	12	28	12
2016	32	20	110	4.2	12	33	12
2017	35	22	120	5.1	11	35	14
2018	40	24	130	6	10	40	16
2019	45	25	140	5.8	9	45	18
2020	58	30	162	2.3-	14	50	15
2021	65	32	170	4.5	12	48	17
2022	70	35	180	5	11	47	19
2023	75	38	188	4.2	10	46	21
2024	78.7	40	195	3.6	10	45	22

التحليل الديناميكي لمؤشرات التحول الرقمي

أولًا: انتشار الإنترنت

ارتفعت نسبة انتشار الإنترنت من 3% عام 2004 إلى 78.7% عام 2024، وهو تحول جذري في الوصول الرقمي. ويظهر التسارع بوضوح بعد عام 2010، مدفوعًا بتوسع البنية التحتية الرقمية وانتشار الهواتف الذكية، ثم تسارع أكبر خلال جائحة كورونا.

ويمثل هذا التطور شرطًا ضروريًا لتمكين الخدمات المالية الإلكترونية، لكنه لا يُعد بحد ذاته دليلًا على تحول اقتصادي هيكلي ما لم يُترجم إلى إنتاجية وإيرادات مستدامة.

ثانيًا: الشمول المالي

ارتفعت نسبة الشمول المالي من 5% إلى 40% خلال الفترة نفسها، مما يعكس توسع دخول السكان في النظام المالي الرسمي، سواء عبر الحسابات المصرفية أو المحافظ الإلكترونية. ويُفترض نظريًا أن هذا التوسع يسهم في:

- تحسين تعبئة الموارد غير النفطية.
- تقليل الاقتصاد غير الرسمي.
- تعزيز الشفافية المالية.

غير أن أثره الفعلي يتوقف على مدى تكامل الأنظمة الرقمية الضريبية والمالية.

التحليل السببي لأثر التحول في الاستدامة المالية في العراق (2004–2023)

1. التحول الرقمي والإيرادات غير النفطية

تُظهر البيانات أن نسبة الإيرادات غير النفطية ارتفعت تدريجيًا من 5% إلى 22% خلال مدة الدراسة، وهو تطور إيجابي نسبيًا. إلا أن الارتفاع كان بطيئًا مقارنة بمعدل توسع الإنترنت والشمول المالي.

العلاقة السببية:

ضعف التحول الرقمي في الإدارة الضريبية خلال المدة (2004–2013) ⟵ محدودية تعبئة الموارد ⟵ استمرار الفجوة الضريبية ⟵ هشاشة الاستدامة المالية

فبرغم التوسع الرقمي، لم يُستثمر بشكل كامل في تحديث أنظمة التحصيل والرقابة الضريبية، مما حدّ من قدرته على تقليل الاعتماد على النفط.

2. **التحول والعجز المالي**

تذبذبت نسبة العجز بين 7–14%، وبلغت ذروتها عام 2020 (14%) نتيجة صدمة مزدوجة (انهيار أسعار النفط وجائحة كورونا).

خلال مرحلة ما قبل 2014، كان تحسن العجز مرتبطًا بارتفاع أسعار النفط، وليس بإصلاح مالي أو تحول اقتصادي حقيقي. وعند انخفاض أسعار النفط (2014–2016)، ارتفع العجز بسبب:

- ضعف التنويع الاقتصادي.
- غياب أنظمة مالية رقمية متكاملة لضبط الإنفاق.

أما في أزمة 2020، فقد أظهرت الجائحة محدودية جاهزية الأدوات المالية الرقمية في إدارة الصدمة بكفاءة عالية، ما أدى إلى تضخم العجز والدين معًا..

3. **التحول والدين العام**

ارتفعت نسبة الدين العام من 15% عام 2004 إلى 50% عام 2020، قبل أن تنخفض تدريجيًا إلى 45% عام 2024.

ويعكس هذا المسار نمطًا دوريًا يرتبط بأسعار النفط أكثر من ارتباطه بإصلاحات مالية هيكلية.

العلاقة السببية مزدوجة:

ضعف التحول الاقتصادي

⟵ تراجع الإيرادات عند انخفاض النفط

⟵ توسع الاقتراض

⟵ ارتفاع نسبة الدين

وضعف التحول الرقمي المالي الشامل

⟵ انخفاض كفاءة إدارة التدفقات النقدية

⟵ زيادة الحاجة للتمويل قصير الأجل

وعليه، فإن مسار الدين العام يعكس أثر "التحول غير المكتمل" أكثر من كونه نتيجة لسياسات مالية رقمية فعالة."

التحليل المقارن المرحلي

الجدول (7): التحليل المقارن المرحلي للعلاقة بين مستوى أسعار النفط، ومستوى التحول الهيكلي، وسلوك مؤشرات الاستدامة المالية خلال الفترات المختلفة

الفترة	مستوى اسعار النفط	مستوى التحول الهيكلي	سلوك مؤشرات الاستدامة
2004–2008	مرتفع	محدود	تحسن مؤقت
2014-2016	منخفض	ضعيف	ارتفاع الدين والعجز
2020	منخفض جدا	غير مكتمل	أعلى ضغط مالي
2022	مرتفع	تقني جزئي	تحسن ظرفي

يتضح أن التحسن في مؤشرات الاستدامة كان مرتبطًا بأسعار النفط لا بدرجة التحول الرقمي أو الاقتصادي، مما يعزز الفرضية القائلة بأن التحول الهيكلي لم يصل إلى مستوى يؤثر جوهريًا في متانة المالية العامة..

تكشف بيانات العراق للمدة (2004–2024) أن:

1. التحسن في مؤشرات الاستدامة المالية كان ذا طابع دوري مرتبط بارتفاع أسعار النفط.
2. لم يُسجل تحول رقمي أو اقتصادي شامل قادر على كسر العلاقة الطردية بين تقلبات النفط والعجز أو الدين العام.
3. استمرار ضعف الإيرادات الضريبية يؤكد أن أثر التحول الرقمي في جانب تعبئة الموارد بقي محدودًا.

وعليه، يمكن القول إن:

ضعف التحول الهيكلي (الرقمي والاقتصادي) كان سببًا مباشرًا في استمرار هشاشة الاستدامة المالية، بينما كان أي تحسن مالي خلال الفترة المدروسة نتيجة عوامل خارجية ظرفية (أسعار النفط) أكثر من كونه نتيجة إصلاحات داخلية مستدامة.

.الاستنتاجات

1. لتحول الرقمي وسع نطاق الوصول المالي والخدمات الإلكترونية، مما أدى إلى تحسين مؤشرات الشمول المالي والإيرادات غير النفطية.
2. نتشار الإنترنت بشكل واسع مرتبط بشكل إيجابي بـ تحسين الاستدامة المالية وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.
3. التحول الرقمي ساهم في تخفيف العجز المالي وتحسين إدارة الدين العام على المدى المتوسط.
4. بالرغم من ذلك، تبقى الضغوط الخارجية مثل أسعار النفط وأزمات صحية أو سياسية عوامل تحد من الاستفادة الكاملة من التحول الرقمي.

توصيات

1. تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية لدعم زيادة الانتشار والاستفادة من الشمول المالي.
2. تطوير أنظمة التحصيل الإلكترونية وربطها بالشمول المالي لزيادة الإيرادات غير النفطية.
3. استخدام التحليل الإحصائي (ارتباط وتحليل انحدار) لقياس تأثير مؤشرات التحول الرقمي بدقة على الاستدامة المالية.
4. ربط السياسات الرقمية بالسياسات المالية لضمان تحسين إدارة الدين والعجز المالي على المدى الطويل

المصادر

[1]Vial G. Understanding digital transformation: A review and research agenda. J Strateg Inf Syst. 2019;28(2):118–144.

[2] Brynjolfsson E, McAfee A. The second machine age: Work, progress, and prosperity in a time of brilliant technologies. New York: W.W. Norton & Company; 2014.

[3]Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). Going Digital: Shaping Policies, Improving Lives. Paris: OECD Publishing; 2019.

[4]World Bank. World Development Report 2016: Digital Dividends. Washington DC: World Bank; 2016.

[5]International Monetary Fund (IMF). Assessing Fiscal Sustainability. Washington DC: IMF; 2013.

[6]World Bank. Fiscal Policy for Growth and Sustainability. Washington DC: World Bank; 2018.

[7]Schick A. Sustainable public finance: Conceptual and practical issues. OECD J Budgeting. 2005;5(1):107–126.

[8]Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). Restoring Public Finances. Paris: OECD Publishing; 2012.

[9] عبد المجيد ق. الاستدامة المالية وإدارة الدين العام في الدول النامية. مجلة دراسات اقتصادية. 2021؛15(2):55–78.

[10] العلي م. السياسة المالية والاستدامة في الاقتصادات الريعية. بغداد: دار الكتب العلمية؛ 2020.

[11] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية: الواقع وآفاق المستقبل. بيروت: الأمم المتحدة؛ 2021.

[12] العاني ع. اقتصاديات المعرفة والتحول الرقمي. بغداد: دار الدكتور للعلوم الإدارية؛ 2020.

[13] السامرائي م. الإدارة الإلكترونية والتحول الرقمي في المؤسسات الحكومية. عمان: دار اليازوري العلمية؛ 2019.

[14] الزبيدي ك. التحول الرقمي والتنمية المستدامة في الدول العربية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية. 2022؛28(130):45–62.

[15] نعمة علي أ. التحول الرقمي ودوره في بعض المتغيرات الاقتصادية: الأسس والمتطلبات. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية. 2023؛20(عدد خاص).

[16] البلويشة ن ب ع، وآخرون. واقع التحول الرقمي في المؤسسات العمانية. مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا. 2020؛(1).

[17] الموسوي ع و م ج، وآخرون. دور سياسات الإصلاح في تحقيق التحول الرقمي والنهوض التنموي للاقتصاد العراقي للمدة (2004–2030). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية. 2024؛20(عدد خاص).